المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 201 | 26 صفحة | الخميس 20 يناير 2022

دي ميستورا مبعوثا للصحراء الغربية.. المشي في الثنايا الشائكة

هل تجري الانتخابات الليبية نهاية العام الجاري؟

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

انتخابات ليبيا..جدل مستمر وصعوبات قائمة

تعتبر الفوضى الأمنية مشهدا يرسم الأوضاع اليومية في ليبيا منذ العام 2011، ومثل إنتشار السلاح في البلاد سببا في اندلاع الحروب المتواصلة خلال السنوات الماضية، خاصة مع وجود الميليشيات المختلفة التي دخلت في صراعات متواصلة على النفوذ والسيطرة في غياب جيش أو شرطة نظاميين وفي ظل عجز حكومي متواصل عن وضع حد لسيطرة المسلحين وفرض سلطة القانون.ورغم تغير الاوضاع خلال الأشهر الماضية فان مربع العنف مازال يهدد فرص التسوية السياسية في البلاد.

قال سفير الاتحاد الأوروبي في ليبيا خوسيه سابادیل، الثلاثاء 18 يناير 2022، إن تعزيز الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا ضروري لبناء خارطة طريق تفضي لإجراء انتخابات في وقت قريب.

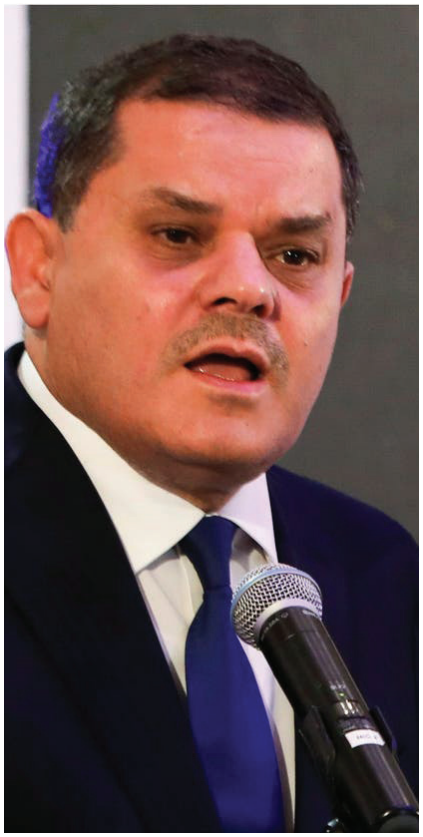

تتواصل الدعوات والجهود الدولية للتأكيد على ضرورة اجراء الانتخابات الليبية التي تم تاجيلها في وقت سابق في ظل العراقيل التي واجهتها .وقال سفير الاتحاد الأوروبي في ليبيا خوسيه سابادیل، الثلاثاء 18 يناير 2022، إن تعزيز الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة في ليبيا ضروري لبناء خارطة طريق تفضي لإجراء انتخابات في وقت قريب.

وأشار سابادیل، عبر حسابه على موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، إلى أنه أجرى لقاء الاثنين، مع رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، وصفه بأنه كان لقاء «جيداً جداً».وأضاف سابادیل، أن خارطة الطريق السياسية في ليبيا يجب أن تحافظ على الاستقرار والوحدة وتؤدي إلى الانتخابات قريبا .

وفي ذات السياق، جددت الأمم المتحدة دعوتها لاجراء الانتخابات في بيئة آمنة وسلمية،وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في تقرير لمجلس الأمن، نشرته وكالة «أسوشيتد برس» إن الليبيين «يجب أن يعملوا الآن معا لمعالجة القضايا الأساسية التي نتج عنها التأجيل، وخلق الظروف السياسية والأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دون مزيد من

تجري مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز،جولة جديدة لدعم التسوية في ليبيا، حيث جددت المبعوثة الأممية،أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يكون عبر حكومة انتقالية أخرى، بل بإجراء الانتخابات.

التأخير».

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة الأطراف الليبية للعمل معا «وفق القوانين السارية والقواعد والإجراءات المعمول بها في مؤسساتهم من أجل إجراء الانتخابات في بيئة آمنة وسلمية، مع مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة للنساء والشباب».كما طالب غوتيريش، في تقريره، باستمرار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، مع انسحاب كامل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية.

وأشار غوتيريس إلى أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تواصل توثيق حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي وغيرها من انتهاكات القانون الدولي، موضحا أنها رصدت بعض تلك الحالات في سجن معيتيقة، وعديد مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في الزاوية، وداخل العاصمة طرابلس وحولها، حسب تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، لكنه لم ينشر حتى الآن، وحصلت عليه وكالة «أسوشيتد برس».

من جانبها، قالت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز إنها تضغط

من أجل إجراء الانتخابات بحلول يونيو القادم بعد أن فوتت البلاد الموعد المحدد في 24 كانون الأول/ ديسمبر الماضي.وأضافت وليامز في تصريحات لوكالة «أسوشيتيد برس» أن الانتخابات ضرورية لمنح مصداقية لمؤسسات البلاد، وقالت إن كل هذه المؤسسات تعاني من أزمة شرعية ولا ترى أي مخرج آخر لليبيا غير عملية سياسية سلمية.

وتجري مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز،جولة جديدة لدعم التسوية في ليبيا مرورا بتونس والجزائر وتركيا، حيث كانت آخر محطاتها القاهرة، قبل المغادرة إلى موسكو.وجددت المبعوثة الأممية، خلال تلك الاجتماعات، أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يكون عبر حكومة انتقالية أخرى، بل بإجراء الانتخابات.

وطالبت البرلمان الليبي بالتعامل مع القوة القاهرة التي أعلنت عنها مفوضية الانتخابات، مشيرة إلى أن خارطة الطريق لا تزال صالحة، وبالإمكان إجراء انتخابات قبل يونيو/حزيران المقبل.وأكدت أن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية منذ عام 2011، وهي بحاجة إلى مؤسسات دائمة منتخبة ديمقراطيا.وكررت التزام الأمم المتحدة بالعمل على إشراك جميع الأطراف الليبية في

استمرار مسلسل الاشتباكات المسلحة التي كان آخرها تلك التي اندلعت الاحد الماضي،بين قوة الردع الخاصة وكتيبة النواصي، واستخدمت بها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

عملية شاملة وإجراء الانتخابات في أقصر إطار زمني ممكن.

ويأتي ذلك في وقت مازالت فيه الاوضاع على الارض معقدة في ظل استمرار مسلسل الاشتباكات المسلحة

دعا رئيس البرلمان عقيلة صالح، الاثنين خلال جلسة البرلمان، إلى تشكيل حكومة جديدة، معتبراً أن الحكومة الحالية بقيادة عبد الحميد الدبيبة «تعتبر منتهية الصلاحية منذ يوم 24 ديسمبر».

التي كان آخرها تلك التي اندلعت الاحد الماضي،بين قوة الردع الخاصة «جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع للمجلس الرئاسي» وكتيبة النواصي «القوة الثامنة» التابعة لوزارة الداخلية، واستخدمت بها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

وقالت وسائل إعلامية محلية، إن الاشتباكات وقعت في طريق الشط قرب ميناء طرابلس والمصرف المركزي ومقر رئاسة الحكومة وفندق كورنثيا،ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن شهود عيان أن تبادلا لإطلاق النار بين المجموعتين المسلحتين وقع إثر مشادة بين مجموعة من جهاز الردع دخلت إلى ميناء طرابلس ومجموعة أخرى من كتيبة النواصي،بسبب خلاف على توزيع سيارات عسكرية وصلت مؤخرًا إلى الميناء.

واقتحمت مجموعة من قوة الردع ،مطلع الشهر الجاري،مقرا تابعا للقوة الثامنة- النواصي في العاصمة الليبية طرابلس، في ضاحية عين زارة 13 كم عن قلب العاصمة طرابلس.وقال جهاز «قوة الردع الخاصة»، في بيان حينها، إن اقتحام المقر «جاء بناء على شكوى قدمت إليه من مدير إدارة الامتثال بمصرف الجمهورية».

وينتظر الليبيون صندوق الاقتراع لتوحيد بلادهم وإحداث تغيير سياسي فيها، لكن هذا الانتظار ممزوج بقلق من استحالة الوصول إلى هذه النتائج، طالما لن تتوفر إلى حد الآن الظروف المواتية.وقال رئيس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، عماد السايح،خلال جلسة أمام البرلمان الليبي الإثنين، إنّ المفوضية تحتاج من 6 إلى 8 أشهر لإجراء العملية الانتخابية، داعيا إلى تعديل قانون الانتخابات، مؤكدا أنّ خللا جسيما

في ملفات الترشح حال دون إتمام إجراء الانتخابات في موعدها.

وتركز اهتمام المجتمع الدولي والداخل الليبي على خيار الانتخابات فقط، لكن الكثيرين يعتقدون بصعوبة إجرائها في ظل التردي الامني والخلافات السياسية والتي ياتي على راسها دعوات اسقاط حكومة الدبيبة حيث دعا رئيس البرلمان عقيلة صالح،الاثنين خلال جلسة البرلمان، إلى تشكيل حكومة جديدة، معتبراً أن الحكومة الحالية بقيادة عبد الحميد الدبيبة «تعتبر منتهية الصلاحية منذ يوم 24 ديسمبر». كما اقترح تشكيل لجنة من 30 مثقفاً ومفكراً وأكاديمياً متخصصاً بالقانون الدستوري، يمثلون الأقاليم الثلاثة (طرابلس وبرقة وغزان)، تساندهم خبرات دولية عربية وأجنبية قادرة على صياغة دستور توافقي حديث.

وتركز اهتمام المجتمع الدولي والداخل الليبي على خيار الانتخابات فقط، لكن الكثيرين يعتقدون بصعوبة إجرائها في ظل التردي الامني والخلافات السياسية. وقال عضو مجلس النواب أبو بكر الغزالي خلال جلسة لمجلس النواب الثلاثاء 18 يناير 2022 في مدينة طبرق أن المليشيات المسلحة تشكل عائقا أمام نجاح أي انتخابات تجري في ليبيا .ودعا الغزالي إلى إسقاط حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة وفتح باب الترشح لمنصب رئيس الحكومة.

وكان رئيس البرلمان عقيلة صالح،دعا الاثنين خلال جلسة البرلمان، إلى تشكيل حكومة جديدة، معتبراً أن الحكومة الحالية بقيادة عبد الحميد الدبيبة «تعتبر منتهية الصلاحية منذ يوم 24 ديسمبر». كما اقترح تشكيل لجنة من 30 مثقفاً ومفكراً وأكاديمياً متخصصاً بالقانون الدستوري، يمثلون الأقاليم الثلاثة (طرابلس وبرقة وغزان)، تساندهم خبرات دولية عربية وأجنبية قادرة على صياغة دستور توافقي حديث.

ومع التطورات التي تشهدها الساحة الليبية، تطرح مسألة إجراء الانتخابات موجة من التساؤلات عن إمكانية تنظيم هذه الاستحقاقات السياسية ومدى نجاحها في إعادة اللحمة للمشهد السياسي في ليبيا. ويذكر أن آخر انتخابات، شهدتها ليبيا، جرت في يونيو عام 2014 وتوجت بانتخاب أعضاء مجلس النواب المنعقد حاليا في مدينة طبرق بدل مدينة بنغازي بسبب الحرب بالمدينة.

ويبدو تنظيم انتخابات جديدة في البلاد لتجاوز الانقسامات السياسية والاضطرابات الأمنية المستمرة منذ سنوات الخيار الأمثل للخروج من الوضع المتأزم. بيد أن حرب الميليشيات وتباعد الرؤى السياسية بين الأطراف الفاعلة في بلادهم وغياب الترتيبات الأمنية والقانونية، تجعل من الانتخابات خيارا صعبا.

دي ميستورا مبعوثا للصحراء الغربية المشي في الثنايا الشائكة

الواقع أن اسم ستيفان دي ميستورا لا يمثل بشرة خير بالنسبة إلى القضايا العربية التي كان طرفا فيها. وبعيدا عن أي تشاؤم فإن كل المآزق التي مر بها، غادرها دون نتائج. من العراق إلى سوريا خرج وحال البلدين معقدا، ولم تقم الأمم المتحدة فيهما إلا بمعالجة بعض الأوضاع الإنسانية أو بما ترضاه الإرادة الأمريكية في المستوى السياسي، أو في أحسن الحالات الطرف المراقب والموصّف للوضع بلا أي دور أو نفوذ يمكن أن يترك أثره.

شريف الزيتوني

• بداية شهر نوفمبر من العام الماضي بدأ عمل الدبلوماسي المخضرم ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة، في قضية الصحراء الغربية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2602، المعتمد بتاريخ 29 أكتوبر 2021، بعد أن وافقت أطراف الخلاف الأساسية على تكليفه من بين عدد كبير من المقترحين.

الدبلوماسي السويدي الإيطالي يعود إلى الواجهة هذه الأيام من خلال دور جديد وهو رئاسة البعثة الأممية في قضية الصحراء الغربية، على أمل فتح ثغرة في ملف مازال أفق الحل فيه بعيدا بالنظر إلى التباينات الكثيرة حوله وتداخل الأدوار الإقليمية فيه.

بداية شهر نوفمبر من العام الماضي بدأ عمل الدبلوماسي المخضرم ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة، في قضية الصحراء الغربية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 2602، المعتمد بتاريخ 29 أكتوبر 2021، بعد أن وافقت أطراف الخلاف الأساسية على تكليفه من بين عدد كبير من المقترحين. ويخلف المبعوث الجديد الألماني هورست كولر الذي استقال من منصبه في مايو 2019 بعد أن قاد عدة مشاورات لم تفض إلى أي نتائج إيجابية وبقيت الخلافات تراوح مكانَها، وكل طرف يكيل الاتهامات للآخر وسط اتهامات مستمرة لدور إقليمي في تعميق الخلاف وهنا الحديث ليس خاف على أحد ويخص الجزائر التي تتهمها الرباط بدعم جبهة البوليساريو، بالإضافة إلى إسبانيا التي تقتنص الفرصة لتشبيك الأزمة المذكورة مع مشكلة المهاجرين المغاربة وجعلها ورقة ضغط على الرباط ما تسبب في أزمة دبلوماسية كبيرة في السنة الماضية خاصة عندما استقبلت مدير زعيم البوليساريو ابراهيم غالي «للعلاج».

التكليف الجديد لدي ميستورا، رغم أنه يحظى بقبول من كل الأطراف، لكنه يأتي في مرحلة صعبة تشهد تصعيدا كبيرا وتعنتا من كل الأطراف في تصوراتها للحل وفي فترة تقوم فيها بعض القوى الكبرى بالضغط للمضي في حل دائم ينهي حالة «اللاستقرار»، خاصة الولايات المتحدة التي تبدو

محددة في اختيار المبعوث الجديد، حيث دعا، نائب ممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز الطرفين في تصريحات سابقة إلى «إظهار التزامهما بالسلام من خلال الانخراط في العملية السياسية، دون شروط مسبقة وبحسن نية، ومن خلال اتخاذ خطوات لتهدئة التوترات ووقف الأعمال العدائية»، رغم أن واشنطن في الحقيقة تلعب على حبال كثيرة كعادتها في التعامل مع الأزمات، لأن الصورة الظاهرية تبدو أقرب إلى رؤية ورغبة الرباط من خلال اعتبار المقترحات المغربية جادة وذات مصداقية وواقعية، ومحتملة لتلبية خيارات السلام والتهدئة، لكن المعاملة السياسية فيها لعب على الكلام الدبلوماسي الذي لا يمكن أن تُمسِك له طرفا.

وفي إطار التواصل مع كل الأطراف المعنية بالملف، بدأ دي ميستورا زيارات إلى نواكشوط والرباط ومخيمات تندوف، فيما يشبه عملية تعريف بالنفس كما جاء على لسان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، الذي ذكر أيضا أن الزيارات تهدف إلى «سماع وجهات نظر جميع الأطراف المعنية حول سُبل المضيّ قدماً نحو استئناف بنّاء للعملية السياسية بشأن الصحراء الغربية». وستشمل أيضا الجزائر باعتبارها بلدا مفتاحا لا يمكن تجاوزه في كل الحالات رغم أن بعض المراقبين يعتبرون أن هناك مؤاخذات جزائرية على القرار 2602 معتبرة أنه مواصلة لخيار قديم لم تكن له جدوى في السابق وقد لا تكون له في المستقبل.

- **ينص القرار الأممي عدد 2602، على تسوية سياسية شاملة لقضية الصحراء الغربية، بالاستناد على ما تم التقدّم فيه سابقا، وعلى رأسه مبادرة الحكم الذاتي التي تقدّمت بها الرباط في 2007، والتي اعتبرت وقتها خطوة كبيرة نحو الحل الدائم، لكن الظروف اتجهت في مسارات أخرى أعادت الأزمة إلى نقطتها الأولى.**

وينص القرار الأممي عدد 2602، على تسوية سياسية شاملة لقضية الصحراء الغربية، بالاستناد على ما تم التقدّم فيه سابقا، وعلى رأسه مبادرة الحكم الذاتي التي تقدّمت بها الرباط في 2007، والتي اعتبرت وقتها خطوة كبيرة نحو الحل الدائم، لكن الظروف اتجهت في مسارات أخرى أعادت الأزمة إلى نقطتها الأولى، وأعاد فيها المغرب الذي يسيطر على 80 بالمئة من تلك المنطقة، حساباته كنوع من استعادة الثقة وكسب نقاط قوة جديدة ترتكز على

- **التكليف الجديد لدي ميستورا، رغم أنه يحظى بقبول من كل الأطراف، لكنه يأتي في مرحلة صعبة تشهد تصعيدا كبيرا وتعنتا من كل الأطراف في تصوراتها للحل وفي فترة تقوم فيها بعض القوى الكبرى بالضغط للمضي في حل دائم ينهي حالة «اللاستقرار»**
- **يبدأ المبعوث الأممي ستافان دي ميستورا إذن مهمته الجديدة مدركا بالتأكيد لحجم الصعوبات التي تنتظره وتجعل عمله في غاية التعقيد.**

دعم دول ذات نفوذ عربي ودولي هام، وحتى المشاريع التنموية التي بدأها في السنوات الأخيرة تذهب في ذلك الإطار.

وعلى عكس الموقف الجزائري تبدو الرباط مرحبة به، من خلال تصريحات وزير الشؤون الخارجية ناصر بوريطة، الذي اعتبر أن القرار رقم 2602 الصادر عن مجلس الأمن، والذي مدد بموجبه ولاية المينورسو (البعثة الأممية للصحراء الغربية) لمدة سنة، كرس المكتسبات التي حققها المغرب، بالنظر إلى سياقه أولا، وإلى مضمونه ثانيا، وثالثا بالنظر إلى المواقف التي عبرت عنها الدول الـ13 خلال الموافقة عليه ».

يبدأ المبعوث الأممي ستافان دي ميستورا إذن مهمته الجديدة مدركا بالتأكيد لحجم الصعوبات التي تنتظره وتجعل عمله في غاية التعقيد. فالخلافات المغربية الجزائرية على درجة كبيرة من التوتر وانتهت في أغسطس من العام الماضي، بقطع العلاقات الدبلوماسية في خطوة تصعيدية غير مسبوقة، وجبهة البوليساريو، التي تريد استفتاء لتقرير المصير، تُتهم بخرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع منذ ثلاثة عقود (1991) بعد إعلان الرباط في نوفمبر الماضي سيطرتها على معبر «الكركرات» الحدودي مع موريتانيا، الأمر الذي قد ينتهي بدي ميستورا مثل نهاية مهامه في كل المحطات التي وقف فيها.

أوميكرون في الدول المغاربية..
إنتشار متسارع رغم التدابير الصحيّة

تنعكس تداعيات التفشّي السريع للمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا الجديد في المغرب العربي على الكادر الصحي، الذي أُنهك في ظل النواقص الكثيرة منذ بدء العمل على علاج مرضى كوفيد19-.
وتشهد مختلف البلدان المغاربية منذ ديسمبر2021 ارتفاعا ملحوظاً في عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا.

رامي لتلغ

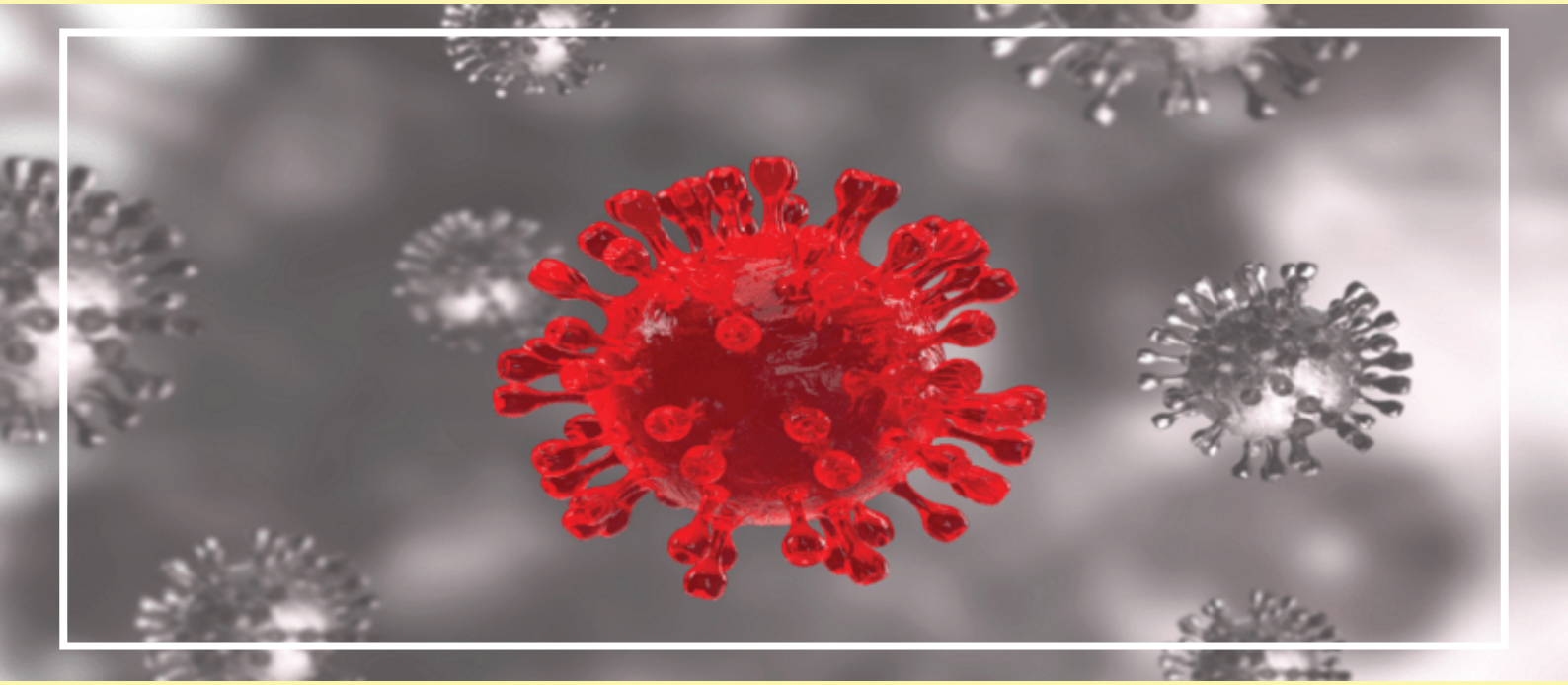

تشهد مختلف البلدان المغاربية منذ ديسمبر 2021 ارتفاعا ملحوظاً في عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا.

وتسجل المملكة المغربية في هذه الأيام إصابات تتراوح ما بين 7000 و8000، الأمر الذي رفع عدد الحالات النشطة الحاملة للفيروس إلى أكثر من 42 ألف حالة.

وتتابع اللجنة العلمية لكورونا في المغرب مختلف المؤشرات الوبائية، مؤكدة أن الموجة الحالية تتسم بسرعة انتشار غير مسبوقة.

وتتوقع اللجنة بلوغ ذروة تفشي الوباء في موجته الجديدة خلال الأسابيع القليلة المُقبلة، يليها تراجع في عدد الإصابات.

وحذّرت اللجنة من خطورة التهاون في التعاطي مع الأعراض التي قد تتشابه مع الإنفلونزا الموسمية، مع تأكيدها ضرورة الالتزام بالبروتوكول العلاجي.

وفي الوقت الذي لم تعلن السلطات الصحية عن عدد الوفيات بالمتحور الجديد «أوميكرون»، إلا أنها تُشدد على لسان مسؤوليها أن جُلهم من أصحاب الأمراض المزمنة، والذين إما لم يتلقوا اللقاح، أو تهاونوا في الجرعات المعززة.

ولازالت السلطات الحُكومية تمضي في التعامل بتشدد الوضع الوبائي، وذلك للحفاظ على الأوضاع تحت السيطرة.

ومنذ أشهر، والحدود البرية والجوية والبحرية مُغلقة في وجه المسافرين، مع تشددها في التعامل مع العديد من الأنشطة التي تقتضي تجمهراً.

وعلى مستوى المؤسسات التعليمية، تشدد الحكومة على ضرورة الالتزام بالإجراءات الاحترازية الموصى بها. كما نهجت سياسة اليقظة

حذرت السلطات الصحية الليبية، من سرعة انتشار حالات من الإصابة بفيروس كورونا المتحور أوميكرون بعد زيادة الأعداد في البلاد.

والمرونة للتعامل مع الوضع الوبائي في كل مؤسسة على حدة.

وإلى جانب الحرص على تهوية فصول الدراسة، ستعمل الوزارة على القيام بفحوصات دورية للكشف عن الإصابات المحتملة في صفوف التلاميذ.

من ناحية أخرى،حذرت السلطات الصحية الليبية، من سرعة انتشار حالات من الإصابة بفيروس كورونا المتحور أوميكرون بعد زيادة الأعداد في البلاد.

كشف المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا في أواخر السنة الماضية عن رصد حالات إصابة بالسلالة المتحورة «أوميكرون» من فيروس كورونا في البلاد.

وأعلن مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، حيدر السايح، تسجيل 3 إصابات بمتحور «أوميكرون» في البلاد.

ونبه السايح خلال حديثه بأن الوضع الوبائي في ليبيا حساسا، وسط سرعة انتشار فيروس كورونا.

وتوقع المسؤول الصحي أن يكون متحور «أوميكرون» سائدًا في ليبيا بسبب سرعة الانتشار.

ووصف السائح الوضع داخل ليبيا بـ«حساس جدًا جدا»لسرعة انتشار المتحور «أوميكرون»قائلا: «الحل بأيدينا وللأسف لا نطبقه، والأسباب دخلت فيها المؤامرة وعدم الاقتناع، وكل هذه الأمور تؤدي إلى الهلاك».

وأوضح أن اللقاحات متوفرة ولا حل إلا بأخذها، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية المعروفة، متابعا:»اليوم اللجنة العلمية، ستصدر تعميما خاصا بالتطعيمات تتضمن عدة أمور لاحتواء الموقف».

في خضم تسارع الإصابات بفيروس كورونا في البلاد، قررت الحكومة التونسية الأربعاء الماضي إعادة فرض حظر التجول الليلي ومنع كافة التجمعات لمدة أسبوعين اعتبارا من الخميس.

واختتم بقوله: «قبل شهر، قلت لكم مستحيل منع دخول أوميكرون ليبيا، لكن سنؤخر من دخوله فقط، وبالأمس اكتشفنا 3 حالات، واليوم سيكونوا 10، وبكرة 1000، وستكون ليبيا كلها سائد فيها المتحور الجديد».

في ذات الصدد،تقترب تونس من موجة وباء خامسة، مع تصاعد العدوى بفيروس كورونا مُجدّداً وارتفاع التحاليل الموجبة اليومية بانتشار متحور «أوميكرون» سريع العدوى، وسط دعوات للتقيّد بالتدابير الوقائية وتجهيز مسالك كوفيد 19 في المستشفيات لاستقبال المصابين في حال تدهور الوضع الوبائي في البلاد.

وارتفعت نسبة العدوى العامة في تونس من 3 بالمائة منتصف ديسمبرالماضي إلى نحو 10 بالمائة حالياً، ما يشكّل تحوّلا في الوضع الوبائي ونهاية مرحلة الاستقرار التي شهدتها البلاد في الأشهر الماضية.

في خضم تسارع الإصابات بفيروس كورونا في البلاد، قررت الحكومة التونسية الأربعاء الماضي إعادة فرض حظر التجول الليلي ومنع كافة التجمعات لمدة أسبوعين اعتبارا من الخميس.

وأكّد مدير عام الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي الدكتور شكري حمودة، الثلاثاء 4 جانفي/ يناير 2022 أنّ متحور «أوميكرون» من فيروس كورونا، يظهر بشكل أقل عند إجراء التحاليل السريعة «إذ يمكن أن تكون نتيجة تحليل شخص ما سلبية لدى قيامه بالتحاليل السريعة، وإيجابية عند قيامه بتحليل «بي سي آر»،مشددًا على أنّ متحور «أوميكرون» هو الأكثر انتشارًا والأقل شراسة.

وبيّن حمودة في مداخلة إذاعية أنّ 70% من

يعرف متحوّر «أوميكرون» تغوّلاً في الجزائر بعد أن ارتفع إجمالي الإصابات به إلى 145 حالة.

العينات الخاضعة للتقطيع الجيني بتونس الكبرى حاملة للمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا، وأنه تمّ سحب 33 عيّنة من ولايات تونس الكبرى أيام 28 و29 و30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وبإخضاعها للتقطيع الجيني في معهد باستور، تبين أن 23 منهم هي لمتحوّر «أوميكرون» و10 منهم لـ«دلتا»، ومن هنا انبثق رقم أنّ حوالي 70% من العينات هي لمتحور أوميكرون وفق وصفه.

وتوقع عضو اللجنة العلمية لمجابهة فيروس كورونا ومدير معهد باستور، الهاشمي الوزير، بلوغ ذروة الموجة الجديدة لفيروس كورونا في تونس في نهاية الأسبوع القادم، أي في حدود 22 جانفي الجاري.

وأكّد الهاشمي الوزير أن عدد الإصابات سيعرف منحى تنازليا بعد هذا التاريخ. كما أشار إلى أنه، وفقا للمعطيات الأولية، قد تكون هذه الموجة هي الأخيرة.

في نفس السياق،يعرف متحوّر «أوميكرون» تغوّلاً في الجزائر بعد أن ارتفع إجمالي الإصابات به إلى 145 حالة.

وأعلن، الخميس الماضي، معهد «باستور» للأبحاث والتحاليل الطبية، تسجيل أعلى حصيلة يومية بمتحور «أوميكرون» بـ82 حالة جديدة، ليرتفع بذلك عدد الحالات المصابة بهذا المتحور في الجزائر إلى 145 إصابة مؤكدة.

ووفق بيانات المعهد، فقد سجلت أكبر حصيلة في العاصمة بـ61 حالة، تلتها محافظات البليدة والبويرة وعين الدفلى (وسط)، وكذا حاسي مسعود والأغواط (جنوب).

معهد «باستور» الجزائري، نبه إلى تزايد معدل الإصابات بمتحور «أوميكرون» مقارنة بـ«دلتا» الذي كان الأكثر انتشارا لنحو 4 أشهر كاملة.

وبات متحور «أوميكرون» يحتل المركز الثاني في إجمالي الإصابات في الجزائر بنسبة 33%، مسجلا تصاعدا خطرا بواقع 10% منذ 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وفق الأرقام المقدمة من معهد «باستور».

ووفق بيان لوزارة الصحة الجزائرية،على نسخة منه، فقد ارتفع إجمالي الإصابات بفيروس كورونا في البلاد منذ تفشيه نهاية فبراير/شباط 2020 إلى 225 ألف و820 إصابة، و6384 حالة وفاة، و153 ألف و812 حالة شفاء.

ودعت وزارة الصحة، الجزائريين، إلى اليقظة واحترام الإجراءات الوقائية لمنع تفشي فيروس كورونا، وسط تأكيدات رسمية على استعاد العودة إلى الإغلاق العام كما حدث في 2020.

من ناحية أخرى،يرى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم جيبريسوس، في إفادة صحفية، إن انتشار المتحورين دلتا وأوميكرون لفيروس كورونا يسبب «طوفانا من الإصابات»، مكررا دعوته للدول من أجل مشاركة اللقاحات بشكل أكثر مساواة.

وأعلنت المنظمة عن ارتفاع أعداد حالات الإصابة الجديدة بمتحور أوميكرون عالميا خلال الأسبوع الماضي بنسبة 11بالمائة.

وحذرت من خطورة سرعة انتشار أوميكرون العالية جدا، التي تتضاعف كل يومين أو 3 أيام، بما يشكله ذلك من عبء على المستشفيات والأنظمة الصحية، مشيرة إلى أن الدول أبلغت عن 5 ملايين إصابة جديدة خلال الأسبوع الماضي، 44 ألف حالة وفاة.

الشيخ: موريتانيا في عهد ولد الغزواني تخلوا تقريباً من المعارضة

قال الصحفي الموريتاني محمد المختار الشيخ، إن الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني نجح منذ توليه منصبه في كبح جماح المعارضة وتحويلها إلى نوع من الأغلبية الصامتة والمؤيدة.

وأشار الشيخ، في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إلى عدم الحاجة لعقد حوار سياسي لأن المشهد الموريتاني اليوم خالي من الحروب والأزمات، والجميع مؤيد لكل خطوات النظام الحالي.. وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

الرئيس محمد الغزواني نجح في كبح جماح المعارضة.

كيف تقيم الأوضاع السياسية بشكل عام في موريتانيا؟

بالنسبة للوضع السياسي في موريتانيا فمنذ تولي الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، لزمام الأمور في البلاد سجل نجاح في كبح جماح المعارضة وتحويلها إلى نوع من الأغلبية الصامتة والمؤيدة، فالرئيس عقد عدة لقاءات مع أحزاب المعارضة وأبرز الشخصيات السياسية في البلاد، والجميع خرج راضياً من لقاء الرئيس ولد الغزواني، ولا يزال ينتظر تنفيذ ما وعد به، واللقاءات الثنائية قضت على وحدة أحزاب المعارضة وفرقتها ولم يعد لها أي تأثير في الشارع، فأصبحت موريتانيا في عهد ولد الغزواني تقريباً تخلوا من المعارضة، ومؤخراً نظم أحد أكبر أحزاب المعارضة حزب الإسلاميين «تواصل» مهرجانا ضد الفساد وارتفاع الأسعار، لكنه سرعان ما عاد للصمت والهدوء، بل والإشادة من قبل بعض قيادات الإسلاميين بالرئيس ولد الغزواني.

ومؤخراً يجري الإعداد في موريتانيا لاستكمال الحوار السياسي بين أحزاب المعارضة والموالاة وهو حوار توقف لفترات بسبب ما قالت المعارضة عنه إنه «خلاف حول من يرأس لجنة الحوار».

لا توجد بموريتانيا حروب ولا أزمات ولا أمور تستدعي القيام بحوار سياسي.

ماذا عن تفاصيل وحيثيات محاكمة الرئيس السابق بتهم الفساد؟

بالنسبة لملف الرئيس السابق؛ منذ خروجه من المستشفى لا يزال الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز رهن الرقابة القضائية المنزلية، فهو يخضع للعلاج في منزله المحاصر من قبل الأمن وتمنع وسائل الاعلام منذ أسبوع من التوصل لمعلومات حول حالته الصحية بعد خروجه من مستشفى أمراض القلب.

والملف عموماً تفوح منه رائح الانتقام السياسي، فقد تحول من ملف قضائي تحت بند محاربة الفساد إلى بند سياسي يمنع فيه الرجل الذي حكم البلاد عقداً من الزمن من حقه في تلقي العلاج بالخارج، ناهيك عن ظروف سجنه واعتقاله التي خلقت تعاطفاً شعبياً وإعلامياً كبيراً مع ولد عبد العزيز.

هناك دعوات لإطلاق حوار سياسي.. إلى أي مدى يمكن لهذا الحوار تحسين الوضع في البلاد ؟

بالنسبة لموضوع الحوار السياسي لا توجد بموريتانيا حروب ولا أزمات ولا أمور تستدعي القيام بحوار سياسي، تقريباً الجميع مؤيد لكل خطوات النظام الحالي، ورغم ذلك النظام بدأ فعلياً حواراً سياسياً مع الأحزاب الموالية والمعارضة وانقضت منه جولة وتجري الاستعدادات لعقد جولات أخرى.

والتوصيف الأصح لما يحدث هو التسويق السياسي للنظام الحالي الذي يسعى لإظهار نفسه كموحد وجامع شمل الجميع، وهو في الحقيقة حوار بلا جدوى على أرض الواقع فلن يغير شيئاً من واقع المواطن الذي يجد نفسه أمام موجة الغلاء، وصعوبة المعيشية، وانهيار المنظومة التعليمية والصحية، والتراجع على مستوى الحريات العامة

النظام الموريتاني بلا رؤية واضحة للملفات الخارجية

من خلال ما يسمى قانون حماية الرموز الوطنية الذي صادق عليه البرلمان مؤخراً.

إلى أين وصل دور موريتانيا في المنطقة المغاربية وتوسطها لحل الخلاف الجزائري المغربي؟

بالنسبة للموقف الموريتاني من الأزمة المغاربية؛ موريتانيا هي للحياد أقرب، وإن كانت تقاربت مؤخرا من الجزائر من خلال الزيارة التي أداها الرئيس ولد الغزواني للجزائر والتي استمرت ثلاثة أيام وتم خلالها عقد العديد من الاتفاقيات، لكن في نفس التوقيت هي لن تخسر المغرب. وبالنسبة للرئاسة فلا تبدو هناك أي ملامح لها، موريتانيا حالياً في موقف ضعيف جداً، ونظامها بلا رؤية واضحة للملفات الخارجية.

عضو بلجنة خارطة الطريق يرجح إجراء الانتخابات الليبية نهاية العام الجاري

أكد أستاذ القانون الدستوري التونسي خالد الدبابي أن فتح ملف الإحالات على الجرائم الانتخابية يدل على أن الحاجز قبل 25 يوليو كان سياسيا فالأحزاب التي كانت مهيمنة على المشهد السياسي والبرلماني كانت مهيمنة أيضا على المنظومة القضائية مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن المنظومة القضائية في حاجة إلى إصلاح عميق فحتى المجلس الأعلى للقضاء فشل في القيام بهذا نظرا للتسييس الذي قبع فيه منذ البداية إلا أن المسار الإصلاحي لا يمكن أن يكون رهين إرادة مؤسسة واحدة أو شخص واحد داخل هذه المؤسسة مهما كانت مشروعيته الانتخابية وحسن نواياه.

حوار: سوزان الغيطاني

لجنة خارطة الطريق غير مخولة بإبداء الرأي في مستقبل الحكومة وهذا الأمر متروك لمجلس النواب مجتمعا والقوى الفاعلة على الأرض .

هل يمكن أن تضعنا في صورة آخر ما وصلت إليه لجنة خارطة الطريق؟

لجنة خارطة الطريق وصلت إلى نقاط متقدمة جدا بشأن التفاهمات مع بعض الأجسام الموجودة في ليبيا مثل مجلس الدولة والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور كما كثفت اللجنة اجتماعاتها مع كل الجهات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية حيث وصلت لنقاط متقدمة جدا من حيث التفاهمات والرؤى بشأن الخطوط العريضة لخارطة الطريق بعد 24 يناير والتي ستكون على مراحل ولن تكون طويلة كما يعتقد البعض كما أن التركيز كبير على المسار الدستوري والذي وصلنا فيه إلى ما بعد النصف في التفاهمات مع مجلس الدولة وهيئة صياغة مشروع الدستور.

برأيك كم المدة الزمنية التي تفصلنا عن إجراء الانتخابات؟

أعتقد أن الحديث عن المدد الزمنية يطول لذلك فإننا سنتبع مسار المراحل التي أعتقد أنها لن تكون

هناك من يرى ضرورة إجراء الانتخابات على أساس دستوري وهناك من يرى ضرورة إجراء الانتخابات بأي شكل كان .

طويلة بشكل كبير حيث أتوقع أن تجرى العملية الانتخابية نهاية هذا العام.

من المستفيد من تعطيل العملية السياسية في ليبيا؟

لا أعتقد أن هناك طرفا ما يستفيد من العبث بالعملية الانتخابية لكن هناك من يرى ضرورة إجراء الانتخابات على أساس دستوري وهناك من يرى ضرورة إجراء الانتخابات بأي شكل كان وبذلك فإن هناك تفاوت في وجهات النظر بالإضافة إلى التدخل الأجنبي الذي قد يكون غير واضح والذي كان يهدف إلى عرقلة إجراء الانتخابات في موعدها السابق 24 ديسمبر لكن الجميع اتفق الآن على ضرورة إجراء الانتخابات بموجب نظام دستوري يقوم على عدم تداخل السلطات وتحديد صلاحيات كل الأجسام السياسية والمدد القانونية اللازمة لخروج هذه الأجسام.

هل ستكون الانتخابات أولا أم الدستور ولماذا؟

كل القوى الفاعلة على الأرض وجميع الأطراف السياسية بما فيهم بعثة الأمم المتحدة يتفقون على أنه لا انتخابات بدون قاعدة دستورية .

أعتقد أن كل القوى الفاعلة على الأرض وجميع الأطراف السياسية بما فيهم بعثة الأمم المتحدة يتفقون على أنه لا انتخابات بدون قاعدة دستورية وبالتالي فإننا بصدد إنهاء هذه المسألة بشكل كامل وسوف تكون الانتخابات القادمة قائمة على دستور يضمن حقوق الجميع.

إلى أي مدى يوجد تواصل بينكم وبين مجلس الدولة؟

نحن على تواصل مستمر وتم تشكيل لجنة تضم رؤساء كل اللجان في مجلس الدولة وجرى عقد عدة لقاءات مشتركة والوصول لتفاهمات لم تكن موجودة في السابق للوصول لقاعدة جديدة يمكن الانطلاق منها نحو التوافق التام بين مجلسي النواب والدولة بشأن المسار الدستوري والمناصب السيادية.

ما موقف اللجنة من حكومة الدبيبة في ظل الحديث عن إقالتها واستبدالها بحكومة تكنوقراط؟

أعتقد أن اللجنة غير مخولة بإبداء رأيها في عمل وآداء الحكومة وهذا الأمر متروك لمجلس النواب مجتمعا والقوى الفاعلة على الأرض فهناك آراء متعددة بين من يدعم فكرة استبدال الحكومة ومن يرى ضرورة الإبقاء عليها فكل شئ متروك لما يقرره مجلس النواب في جلسة ما بعد 24 يناير الجاري وبذلك فإن كل الاحتمالات قائمة.

كـركـاتيـر

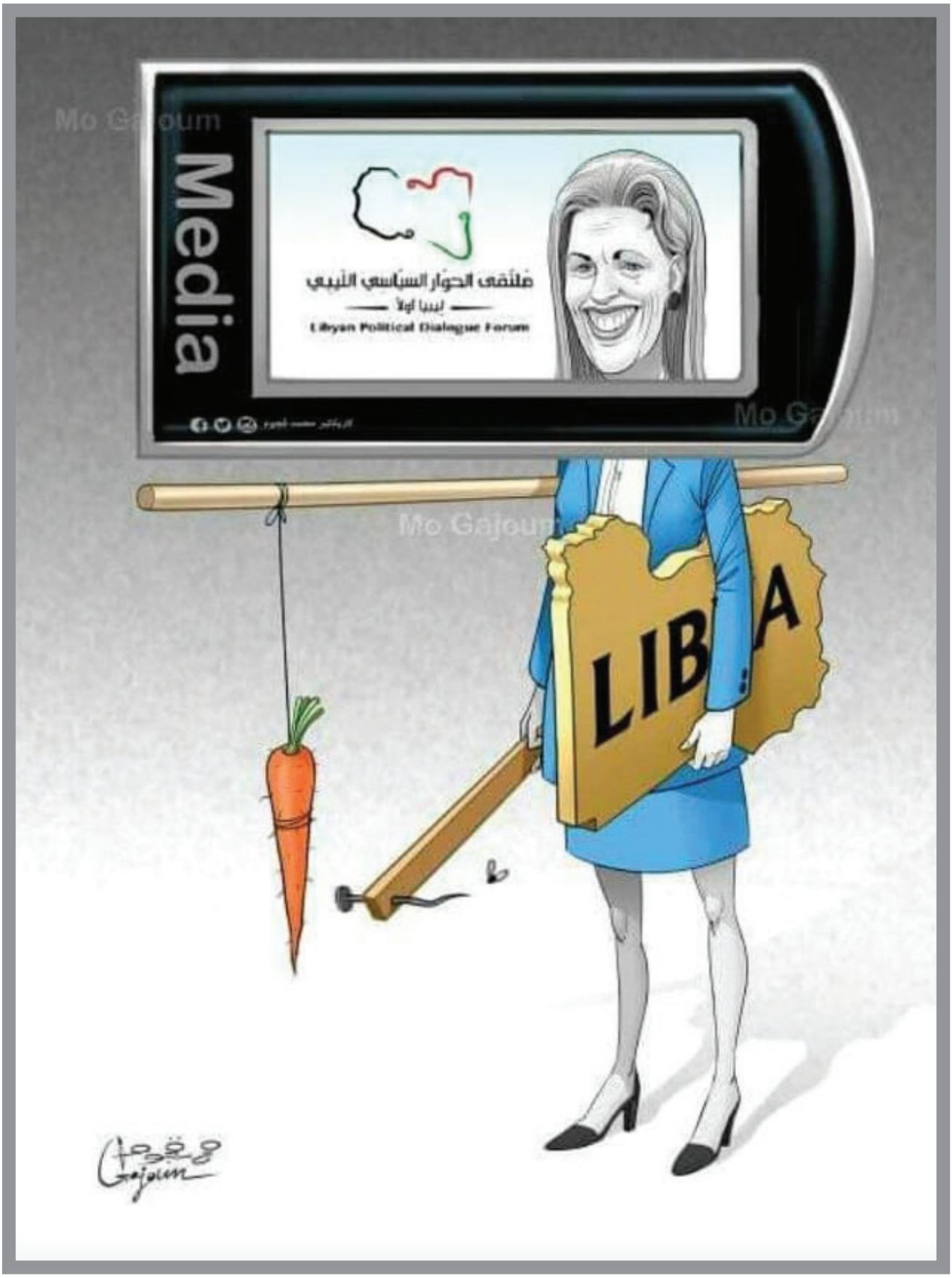
Media
ملتقى الحوار السياسي الليبي
ليبيا أولاً
Libyan Political Dialogue Forum
LIBYA
Mo Gajoum